تقرير إعلامي عن

مشروع الإبلاغ الوطني الرابع لمصر

في إطار الإجراءات الوطنية التي تتخذها وزارة البيئة لرفع الوعي البيئي وتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية من أجل تحسين الوضع البيئي في مصر، ومن منطلق حرص الدولة على تفعيل سياسات التعامل مع قضية التغيرات المناخية في مختلف القطاعات سواء المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو المتأثرة بالآثار السلبية لها، فقد قامت وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائى بالبدء في تنفيذ مشروع تقرير الإبلاغ الوطنى الرابع لمصر بتمويل من مرفق البيئة العالمية.

تعد تقارير البلاغات الوطنية وثيقة حكومية ذات أهمية ومرجع هام يعكس موقف التغيرات المناخية والجهود الحكومية للتعامل مع هذه القضية الهامة على المستوي الوطني، وقد قامت مصر بتقديم ثلاثة تقارير بلاغات وطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية، حيث تم تقديم التقرير الأول عام ١٩٩٩، والتقرير الثاني عام ٢٠١٠، والتقرير الثالث عام ٢٠١٦. كما قامت مصر بإعداد وتقديم تقرير المساهمات الوطنية المعتزمة للتعامل مع قضية التغيرات المناخية إلى مؤتمر باريس للمناخ وذلك عام ٢٠١٥، وقامت مصر كذلك بإعداد تقريرها الأول في إطار التقارير المحدثة كل سنتين وهو في مراحله الأخيرة حيث من المخطط تقديمه للأمم المتحدة خلال العام الجاري ٢٠١٩

يهدف المشروع إلى تحديث وتعزيز المعلومات المقدمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالظروف الوطنية، وقوائم حصر غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات والسياسات والتدابير المتخذة لتخفيف هذه الانبعاثات بالإضافة إلى السياسات الوطنية للتكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية بمختلف القطاعات المهددة، والمعلومات ذات الصلة بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتدريب والتعليم والبحث ونظم المراقبة والقياس في مجال التغيرات المناخية، كما يسهم المشروع كذلك في تعزيز قدرة الخبراء والمؤسسات بهدف ضمان إعداد مثل هذه التقارير الوطنية بشكل مستدام.

ينفذ المشروع من خلال تحديث الدراسات والابحاث التى نفذت بموجب البلاغ الوطني الأول والثاني والثالث في مصر، والتقرير المحدث كل عامين ، ودراسة البيئة والاقتصاد والتنمية الوطنية في مصر لتغير المناخ، وتقرير المساهمات الوطنية المعتزمة، مع الأخذ في الاعتبار الدراسات الاستراتيجية القطاعية كاستراتيجية الطاقة ٢٠٣٥، واستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) واستراتيجية التكيف مع التغيرات المناخية وغيرها من الدراسات المتعلقة بتغير المناخ وذلك من خلال العمل مع المجالات والقضايا ذات الأولوية المختارة لتعتبر وسيلة لتسهيل دمج تغير المناخ في التنمية والتخطيط، وهو ما من شأنه أن يسهم في

مساعدة الحكومة المصرية في إجراء جميع التغييرات المؤسسية اللازمة على المستوى الوطني استجابة للمستجدات الوطنية والدولية في مجال التغيرات المناخية.

وقد أولت وزارة البيئة خلال السنوات القليلة الماضية اهتماما كبيرا لموضوعات تغير المناخ ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي. فقد كانت مصر، ومازالت، من أوائل الدول على الصعيد العربي والإفريقي التي تقوم بتنفيذ مشروعات تهدف للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى في جميع القطاعات كالصناعة، وتوليد الكهرباء والنقل، كما كان لملف التكيف مع التغيرات المناخية نصيبا في الاهتمام الحكومي من خلال استقطاب التمويل من جهات التمويل المختلفة كمرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر وذلك لتمويل تنفيذ مشروعات في القطاعات المهددة بالآثار السلبية للتغيرات المناخية كالسواحل، الموارد المائية، والزراعة والصحة، هذا بخلاف الدعم الحكومي من خلال دمج قضية التغيرات المناخية ضمن خطط التنمية بمختلف القطاعات.

قامت مصر كذلك خلال الفترة الماضية واعتبارا من عام ٢٠١٣ – بتنفيذ عدد من المشروعات التنموية التي تهدف الي تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع التغيرات المناخية، سواء على مستوى التخفيف من الانبعاثات، أو التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية، أو الحوكمة ودعم الكيانات المؤسسية ذات الصلة بالتغيرات المناخية مما كان له أثر ملحوظ في تطور التعامل الحكومي مع ملف التغيرات المناخية بمختف الوزارات والجهات المعنية.

كما قامت مصر بإنشاء المجلس الوطنى للتغيرات الوطنية برئاسة مجلس الوزراء والتي تضم في عضويتها كلاً من اللجنة العليا التي تتكون عضويتها من عدد من الوزراء والمكتب التنفيذى الذى يمثل ممثلين عن الوزرات المختلفة ومجموعات العمل الفنية والتي تتكون من الأعضاء الفنيين في مجال التغيرات المناخية ونخبة من علماء وخبراء مصر في المجالات المرتبطة بتغير المناخ يمثلون مختلف الأطياف، ويقوم المجلس على تحقيق عدد من الاهداف أهمها رسم السياسات العامة للدولة فيما يخص التعامل مع التغيرات المناخية والعمل على وضع وتحديث الاستراتيجيات والخطط القطاعية لتغير المناخ فى ضوء الاتفاقيات الدولية والمصالح الوطنية والعمل على صياغة وتحديث استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ، ومتابعة ملف المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وما ينبثق عنها من بروتوكولات او اتفاقيات وما يتعلق بالابلاغات الوطنية بالاضافة الى دمج المفاهيم والمعارف المرتبطة بالتغيرات المناخية داخل مراحل التعليم المختلفة وبناء القدرات المؤسسية والفردية اللازمة للتعامل مع التغيرات المناخية.

يشارك في تنفيذ المشروع الوزارات والجهات المختصة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومعاهد البحوث والجامعات والقطاع الخاص، وتشمل قائمة الوزارات المختلفة المشاركة في إعداد تقارير البلاغات الوطنية على سبيل المثال لا الحصر من الوزارات التنسيقية كل من وزارة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة

التخطيط والإصلاح الإداري ، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وزارة المالية، ومن الوزارات التنفيذية كل من وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة النقل ، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، وزارة الموارد المائية والري، وزارة الصناعة والتجارة وزارة التربية والتعليم، وزارة التعلم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة والسكان، وزارة التنمية المحلية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS، المعاهد الصحية، الجامعات، مراكز البحوث، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام المختلفة.

معلومات عن المشروع:

- **المشروع: مشروع تقرير الإبلاغ الوطنى الرابع لمصر**
- **جهة التنفيذ: وزارة البيئة**
- **الجهة المشاركة في متابعة التنفيذ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة**
- **مدة المشروع: أربع سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢)**
- **مدير المشروع: د/سمير طنطاوي**

معلومات الاتصال:

- **عنوان: ٥٣ طريق مصر حلوان الزراعي – برج لؤلؤة المعادي، مدخل (ج) – المعادي، القاهرة**
- **تليفون/فاكس: ٢٥٢٨٧٧٣٢**
- **بريد الكتروني: nc4.egypt@hotmail.com**